

«الحوث» يتلعم شاطئ الرملة

محمد وهبة

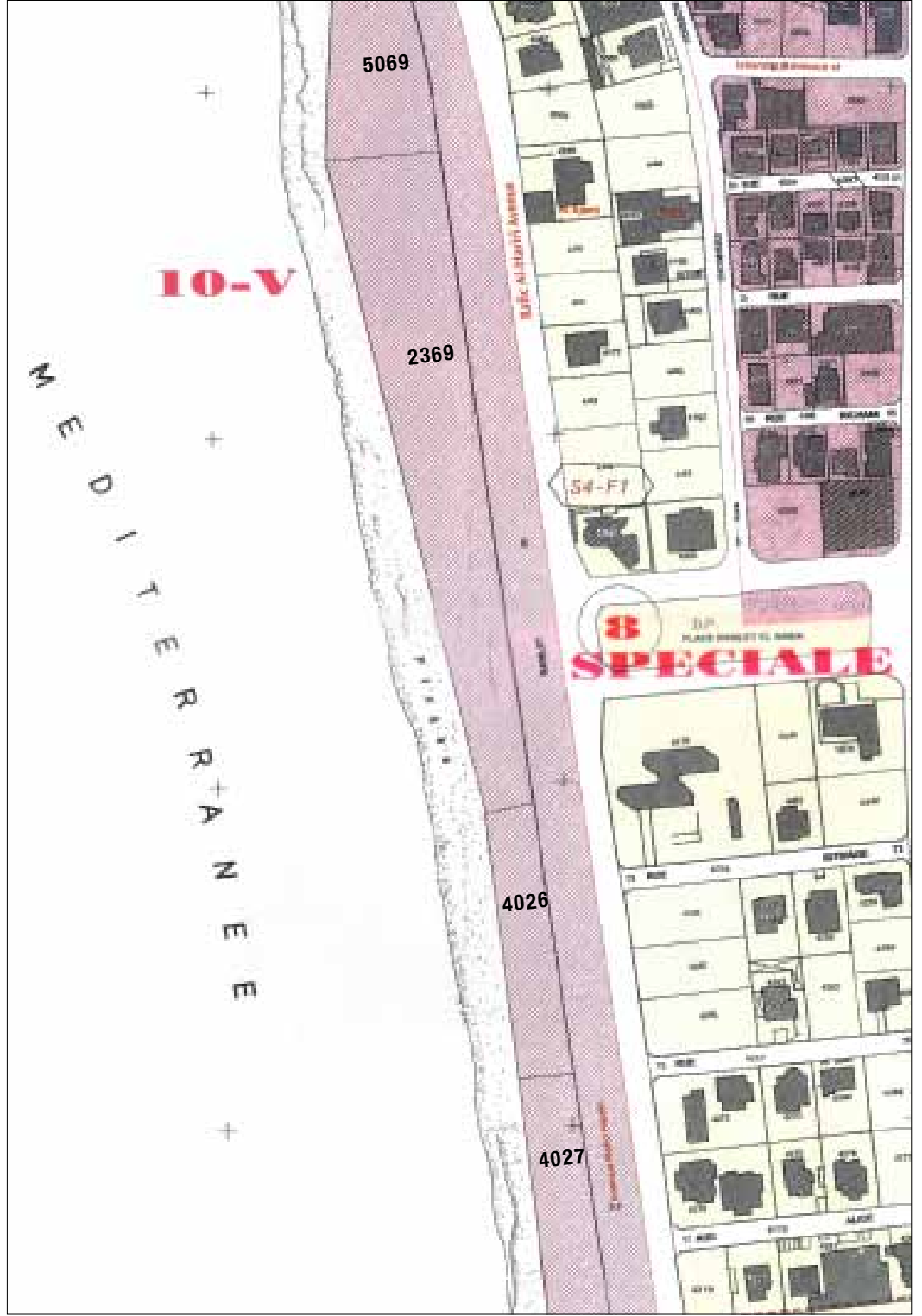
آخر منافذ مدينة بيروت على البحر، الرملة البيضاء، بات مهدداً بالإغلاق على أيدي حيطان العقارات ذوي النفوذ السياسي. خلاصة كارثية بنتائجها في مجتمع يسكت عن الاستيلاء الممنهج والتمادي على الحيز العام، تماماً كما حصل مع «الدالية»، وهي أيضاً خطيرة بأبعادها التجارية - السياسية التي تعبر عن تحالف العائلات السياسية التي امتنعت تجارة العقارات مع أصحاب السلطة المحلية. الخيار الأول لهذه المجموعة هو السيطرة على شاطئ الرملة البيضاء وضمه إلى منتجع سيحي ضخم يمتد من «إيدن روك» حتى حدود الـ «موفنيك»، فيكون مخصصاً لأثرياء لبنان والعرب ويحقق أرباحاً خيالية للمجموعة. أما الخيار الثاني، فهو الانسحاب من هذا المشروع مقابل ثمن مناسب، ينطوي على ربح وافر، ولو بقوة النفوذ المتفوقة على القانون الذي يحظر إغلاق الشاطئ أو البناء عليه.

حيطان العقارات

لم تنته قضية «الدالية»، حيث تسعى شركات مملوكة من ورثة رفيق الحريري إلى الاستيلاء على الملك العام (بمفهومه الواسع الذي يتضمن أملاك الدولة والأملاك الخاصة التي تتصف بأهمية عامة). ففي ذروة الاعتراض على تسييج الدالية والاستحواد على صخرتها الشهيرة، انفجرت قضية مماثلة على «الرملة البيضاء» مع تعديل بسيط في الشكل و«خبث» في الأهداف. ففي منطقة الرملة البيضاء التي تمتد على طول شاطئ الرمل بين منتجعي «موفنيك» و«إيدن روك»، أي «تحت الطريق العام»، هناك عدد من العقارات التي تقع ضمن المنطقة العقارية العاشرة - القسم الخامس، شمالاً، بينها عقار تملكه بلدية بيروت، وهو يمثل نهاية شاطئ الرمل ورقمه 5069 ومساحته 7119 متراً مربعاً «ويحظر في هذا العقار إقامة أي بناء من أي شكل كان، كما يحظر تغيير وجه الأرض الطبيعي». إلى جنوب هذا العقار ثمة ثلاثة عقارات على شاطئ الرمل نفسه كانت مملوكة من ورثة رفيق الحريري، أي بهاء وسعد وهند ونازك وفهد وأيمن، ويشاركهم في «الملكية» محمد الحريري وفؤاد السنيرة

بات سهلاً على حيطان العقارات الاستيلاء على الملك العام. «الدالية» وقعت بالأمس في قبضتهم، واليوم جاء دور «الرملة البيضاء». هذه المرة اللعبة أدهى وأخبث. ففي الواجهة تاجر عقارات ذو انتماء طائفي وهوية سياسية «مختلفة»، والمشروع ذو حلة جديدة أيضاً؛ شاطئ الرمل هو المقصود، فإما أن تستملكه البلدية بمبلغ لا يقل عن 120 مليون دولار (كما هو معروض)، وإما أن يصبح شاطئاً خاصاً. أصحاب المشروع هم أنفسهم الذين يعدون من القيمين على المدينة، لكنهم أثروا أن يحمو شاطئها من ذاكرة أهلها

قدم عاشور طلباً إلى بلدية بيروت لتسييج الشاطئ



«فلتحمك بلدية بيروت مسؤوليتها»

هديك فرفور

هل يكون شاطئ الرملة البيضاء «الشرارة» التي تشعل غضب أهل المدينة؟ هل ستوقظهم محاولة السطو الجديدة من سباتهم الذي أغفل السطو على الأملاك العامة والمساحات العامة وغض النظر عن سلبهم ذاكرتهم الجماعية؟ بعد الدالية - الروشة وجرح بيروت، حان دور شاطئ الرملة البيضاء، إذ يجري الحديث عن إنشاء «تصويبة خاصة» تمنع دخول «العموم» إلى مسبحهم الشعبي، فيصبح المتنفس البحري الأخير للمدينة مغلقاً في وجه أبنائه.

لا يقتصر خطر انشاء السور على «مسبح الفقراء» فحسب. ذلك أن الموافقة على ترخيص السور (إذا ما جرت) تضعنا أمام سياسة تمنع في تهميش المصلحة العامة، وتستكمل مسار السطو على الأملاك العامة المرسوم منذ عقود. سياسة تؤدي حتماً إلى تهميش الكثير من الفئات الاجتماعية لمصلحة «الوحوش العقارية»، وستفضح الممارسات الريعانية للمعنيين الذين «يلهثون» وراء المستثمرين ويتعاملون

مع العقارات الخاصة كـ«حقوق مقدسة». من هنا، يأتي اللقاء الذي ستعده الهيئات والتجمعات المدنية لـ«مناقشة كيفية التحرك لاسترداد المساحات والأملاك العامة»، الذي دعت إليه جمعية «نحن» الإثنيين المقبل. الدعوة إلى اللقاء تأتي على خلفيات عدة مرتبطة بعضها ببعض، بشرح المدير التنفيذي لجمعية «نحن» محمد أيوب أن «القضية التي تجمع الرملة البيضاء ودالية الروشة وجرح بيروت هي واحدة، وبالتالي سنناقش كيفية التحرك على هذه المستويات الثلاثة».

«لا يمكننا الفصل بين الرملة البيضاء ودالية الروشة»، يقول الناشط البيئي رجا نجيم، في رأيه «أن المخطط واحد، وهو القضاء على المساحات المشتركة بين أهل المدينة، واستكمال أعمال وضع اليد على الأملاك العامة». وتؤكد الناشطة في «الحملة الأهلية للدفاع عن الدالية - الروشة» عبير سقسوق أن «الحملة» ستشارك في اللقاء وستجهد لتأمين الدعم اللازم، فيما يامل أيوب تضافر الجهود بين المنظمات المدنية لأن «القضية العامة لا يمكن أن تكون منوطة

بجمعية دون أخرى»، يؤكد أن «التحرك سيكون للضغط على بلدية بيروت لتتحمل مسؤولياتها، بدءاً من فتح حرج بيروت مروراً بإزالة السياج على الكورنيش البحري المطل على الدالية وصخرة الروشة وصولاً إلى عدم إعطاء ترخيص لإقامة السور حول المسبح الشعبي في الرملة البيضاء، وبالتالي إبقاء كل هذه المساحات مفتوحة للعموم مجاناً وعلى نحو حر».

«الشعارات التي سنحملها واضحة منذ اللحظة»، يقول نجيم، وفي مقدمها مطالبة البلدية بالتراجع عن ممارساتها الأخيرة (وضع السياج والإسلاك المشائكة وإغلاق الحرج وغيرها)، ولا سيما أن التراجع عن هذه الممارسات يقع في صلب مهمات البلدية ولا يرتبط بأي وزارة أو جهة أخرى.

الجدير ذكره أن القانون يمنع استثمار الأملاك البحرية في المنطقة التي تضم الدالية والرملة البيضاء، وبالتالي من عمد إلى شراء العقارات هناك «أملاً» تعديل القوانين والتحايل عليها (كما حصل في نماذج مماثلة) هو من عليه أن يدفع الثمن. من هنا، لا تغدو دعوة البلدية

إلى استملاك هذه العقارات الحل الوحيد، طالما أن هناك قوانين تمنع المالكين من الاستثمار هناك. تلفت الأستاذة المشاركة في الجامعة الأميركية منى فؤاد إلى المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه التنظيم المدني: «استغلال العقارات الخاصة يجب أن يخضع للقوانين ذات الصلة، وهي قوانين تحدد طريقة استثمار الأراضي على نحو يراعي المصلحة العامة»، إذا فإن أصحاب العقارات الخاصة، وفق فؤاد، يترتب عليهم حماية الحق الاجتماعي العام، فيما يقول المحامي نزار صاغية إن «الملكية الخاصة يجب ألا تؤدي الحق العام، بل وجدت من أجل زيادة موارد

يترتب على أصحاب العقارات حماية الحق الاجتماعي العام

الدولة وتفعيلها ضمن منظومة فكرية معينة»، مضيفاً أن المادة 15 من الدستور اللبناني تؤكد أنه يمكن نزع الملكية الخاصة لتحقيق المنفعة العامة. ويجد المحامي إليي خطر أن وضع السور على الشاطئ يخالف مبادئ عامة مهمة، متمثلة في منع حجب النظر إلى الشاطئ والحرص على تواصله (منع اجتزائه) إضافة إلى مبدأ الولوج الحز إلى البحر. ويضيف خطراً أن تملك العقارات الخاصة لا يشرعن التعدي على الأملاك العامة، فلكل منها قوانينها التي ترعاها. يُذكر أن رئيس بلدية بيروت بلال حمد أشار إلى «إمكانية استملاك هذه العقارات» ضمن الاقتراحات المطروحة، و«تنظيم المسبح الشعبي القائم عليه على نحو يليق ببيروت وأهلها». علماً أن حمد كان قد وعد بتنظيم الحرش على نحو يليق ببيروت وبأهلها، قبل أن يُحكم إغلاقه في وجههم، وهو الذي سمح بإقامة السياج حول الدالية، وابقى الحرس البلدية في نقطة دائمة لحراسة السياج، وهو ما يترتب كلفة يسدها المقيمون في بيروت، الراضون لهذه الممارسة المتعارضة مع المصلحة العامة!